

مبدأ العقلانية والذكاء في الصياغة التشريعية

The principle of rationality and intelligence in legislative drafting

أ.م.د. علي مجيد العكيلي

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

ملخص:

يُعد مبدأ العقلانية والذكاء من أهم الأسس التي تقوم عليها الصياغة التشريعية، لأنّ الصياغة التشريعية تُعبّر عن القيم السائدة في المجتمع من خلال القانون الذي تُصدره السلطة التشريعية، وهذا القانون يجب أن يكون واضح ومفهوم ودقيق لا يقبل التأويل والتفسير في نصوصه من أجل تحقيق الاستقرار القانوني وحماية حقوق الأفراد من خلال الصياغة الجيدة للنصوص التشريعية، وخلاف ذلك يفقد الأفراد الثقة في القوانين والمؤسسة التشريعية التي تمثلهم ومن ثم ينتهك الأمن القانوني. **كلمات مفتاحية:** مبدأ العقلانية والذكاء، الصياغة التشريعية، الوضوح، الأمن القانوني.

Abstract:

The principle of rationality and intelligence is one of the most important foundations on which the legislative drafting is based, because the legislative drafting expresses the prevailing values in society through the law issued by the legislative authority, and this law must be clear, understandable, and accurate that does not accept interpretation and interpretation in its texts in order to achieve legal stability and protect The rights of individuals through the good drafting of legislative texts. Otherwise, individuals lose confidence in the laws and the legislative institution that represents them, and thus legal security is violated.

Keywords: The principle of rationality and intelligence, legislative drafting, clarity, and legal security.

المقدمة Introduction

يتسم مبدأ العقلانية والذكاء في الصياغة التشريعية بأهمية كبيرة، كون الصياغة تعبير عن القيم السائدة في المجتمع من خلال القانون الذي تُصدره السلطة التشريعية، ويجب أن يكون هذا القانون، عند صدوره، واضح ومفهوم للمخاطبين به، دون لبس أو غموض، لأنّ اللبس والغموض في النصوص التشريعية يترتب عليه الاختلاف في فهم تلك النصوص ومن ثم الاختلاف في تطبيقها، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار القانوني، لذلك يجب أن تكون النصوص التشريعية واضحة وذات جودة عالية ومفهومة لغرض حماية حقوق الأفراد باعتبار أنّ تنظيم العلاقات القانونية من وظائف القانون الذي تُصدره السلطة التشريعية.

أهمية البحث Research importance

تتجلى أهمية البحث بأنّ مبدأ العقلانية والذكاء في الصياغة التشريعية يهدف إلى تحقيق الاستقرار القانوني لدى المخاطبين بالقانون من خلال فهم نصوصه ووضوحها، وهذه الغاية الحقيقية التي من أجلها يُشرع القانون.

إشكالية البحث Problematic of research

تكمن إشكالية البحث في التساؤل التالي: هل تتحقق العقلانية والذكاء في صياغة النصوص التشريعية، وما هو دورها؟

خطة البحث Research plan

سيتم تقسيم البحث على مقدمة وثلاث مطالب، سنتناول في الأول منها التعريف بمبدأ العقلانية والذكاء وأهميته، وسنتناول في الثاني ارتباط مبدأ الوضوح بالعقلانية والذكاء ودوره في الصياغة التشريعية، فيما سينصرف الثالث إلى بيان وجوب مبدأ العقلانية والذكاء في الصياغة التشريعية تحقيقاً للأمن القانوني، ثم نُنهي بحثنا بخاتمة تُبين فيها أهم النتائج والمقترحات التي توصلنا إليها.

المطلب الأول: التعريف بمبدأ العقلانية والذكاء وأهميته

Introducing the principle of rationality and intelligence and its importance

يُشترط عندما تشرع السلطة التشريعية – مجلس النواب- القوانين أن تكون مطابقةً للدستور وألا تُشرع أي قانون مخالف لأحكام الدستور، فضلاً عن مراعاة الصياغة التشريعية، والجودة، والوضوح، والعقلانية والذكاء عند وضع التشريع، لأنّ القانون يجب أن يكون مفهوماً للمخاطبين به، أي علاج الظواهر الاجتماعية وحفاظ على استقرار المراكز القانونية وحماية الحقوق المكتسبة. لذلك يتسم مبدأ العقلانية والذكاء في الصياغة التشريعية بأهمية كبيرة، ومن خلال ذلك سوف تُبين مفهوم مبدأ العقلانية والذكاء ومن ثم التطرّق إلى أهميتها وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول: مفهوم العقلانية والذكاء

The concept of the principle of rationality and intelligence

قبلولوج في بيان مفهوم مبدأ العقلانية والذكاء، يجدر بنا تسليط الضوء على تعريفه في اللغة والاصطلاح وعلى النحو الآتي:

أولاً: المدلول اللغوي لمبدأ العقلانية والذكاء Linguistic meaning of the principle of rationality and intelligence
مفردتين هما:

● العقلانية. ● الذكاء.

(العقلانية) عقل-عقلاً: أدرك الأشياء على حقيقتها. ويُقال: الغلام أدرك وميّز. عاقله: باراه في العقل⁽¹⁴²⁾. و(العقل) الحجر والنهي ورجل (عاقل) و(عقول) وقد (عقل) من باب ضرب و(معقولا) وهو مصدر وقال سيبويه هو صفة⁽¹⁴³⁾.
أمّا الذكاء في اللغة: يُقال ذكي فلان ذكاء-ذكا: فهو ذكي، أذكىء: حظي بالذكاء لكثرة رياضته وتجاربه⁽¹⁴⁴⁾. والذكاء ممدرة حدة القلب وقد (ذكى) الرجل بالكسر (ذكاء) فهو (ذكي) على عقل⁽¹⁴⁵⁾. أمّا في اللغة الإنكليزية فإنّ مصطلح (مبدأ العقلانية والذكاء) يُقابل Principle of relationally and intelligence وفي اللغة الفرنسية Principe du relationnel et de l'intelligence.

ثانياً: المدلول الاصطلاحي لمبدأ العقلانية والذكاء Principle of relationally and intelligence as a term

لم يتطرق الفقه القانوني إلى تعريفٍ اصطلاحيٍّ محدّدٍ لمبدأ العقلانية والذكاء، لكنّ هناك بعض التعريفات التي قد تكون منسجمةً مع مضمون مصطلح العقلانية والذكاء، ومن هذه التعريفات أنّه "ميّزة أو خاصية يُعنى بها المشرع من خلال صياغة القاعدة القانونية بحيث تعتبر هذه الميزة منحدره من مبدأ الوضوح والدقة والتحديد في القواعد القانونية"⁽¹⁴⁶⁾، وتعريف آخر بأنّه "ميّزة أو خاصية يتميز بها النص لما يبلغه المخاطب به بعقله، فيكون مستوعباً ومكتسباً ذهنياً ومتاحاً للعقل بسهولة وسلاسة"⁽¹⁴⁷⁾.

من خلال التعريفات أعلاه، يمكن لنا تعريف مبدأ العقلانية والذكاء بأنّه أساس الصياغة التشريعية، ويرتبط بمبدأ الوضوح من أجل دقة الصياغة حتى يصل للمخاطبين في النص بسهولة ووضوح.

⁽¹⁴²⁾ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في مصر، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ص616.

⁽¹⁴³⁾ مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1987، ص446.

⁽¹⁴⁴⁾ المعجم الوسيط، ص314.

⁽¹⁴⁵⁾ مختار الصحاح، ص223.

⁽¹⁴⁶⁾ "Une loi devra donc etre consideree comme intelligible lorsqu'une personne ordinaire qui enprend connoissance comprend tes droits et libere's que la loi concretis a'son profit uoa' san encontre et mesure egalement les moyens d'effectivite de ceux-ci". Anne Frison – Roche. Le principe constitutionnel d'accessibilite et d'intelligibilite de la loi, Dalloz. N.23, 2000, p.364.

– نقلاً عن: دويني مختار، ضوابط جودة القاعدة القانونية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي، الجزائر، 2014-2015، ص161.

⁽¹⁴⁷⁾ المرجع نفسه، ص170.

الفرع الثاني: أهمية مبدأ العقلانية والذكاء

The importance of the principle of rationality and intelligence

تقوم الصياغة التشريعية على أسس دقيقة وواضحة، ويجب أن يكون الصائغ التشريعي مُلمً بالجوانب القانونية ويكون متخصصاً حتى يحقق العدالة التشريعية، وأن تكون النصوص عقلانية، بالإضافة إلى تَمَتُّع الصائغ بالذكاء عند الصياغة لأنّ النصوص القانونية تحقق الضمان للمخاطبين بها إذا كانت مفهومة وواضحة وعقلانية، بحيث تبرز غاية هذه النصوص من وراء إصدارها⁽¹⁴⁸⁾.

فأهمية العقلانية والذكاء في الصياغة التشريعية تسهل عملية إدراك المقصود في النصوص القانونية أو الأحكام القانونية على نحو سليم ودقيق وواضح غير قابل للتأويل أو اللبس⁽¹⁴⁹⁾. فالصياغة السليمة والعقلانية تُزيل الالتباس والغموض. ويرى البعض⁽¹⁵⁰⁾ أنّ النص التشريعي عبارة عن صيغة لفظية تستوعب هدفاً معقولاً لا يقصده المشرع، وأنّ كلمات النص مثلها مثل اللغة البشرية ذاتها، فالنص القانوني حصيلة ذكاء وعقلانية الصائغ، وتُساعد هذه في تحديد كل المعنيين بموضوع القانون والجهة المختصة بتنفيذه، ويجب على الصائغ أن يصوغ القانون أو النصوص القانونية في أضيق الحدود الممكنة بحيث يكون واضحاً ومعقولاً ويخدم أغراضه⁽¹⁵¹⁾.

من خلال ذلك، يمكن القول أنّ مبدأ العقلانية والذكاء أساس في الصياغة التشريعية وتكشف عن جوهر القوانين التي سوف تصدرها السلطة التشريعية، فالصياغة فنٌّ لا يقوم إلا بالعقلانية والذكاء من قبل الصائغ بحيث يظهر القانون بالمظهر الذي يعكس هيبة السلطة التشريعية ومكانتها كونها ممثلة عن الشعب. ويرجع أساس مبدأ العقلانية والذكاء إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789⁽¹⁵²⁾، فالصياغة التشريعية لا تتم ارتجالاً وإنما تلتزم بضوابط المنهجية العلمية والقانونية بوجود العقلانية والذكاء فيها.

(148) دويني مختار، المرجع السابق، ص 170.

(149) د. رافد خلف هاشم و د. عثمان سلمان غيلان، التشريع بين الصناعة والصياغة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص 42.

(150) د. عصمت عبد المجيد بكر، مشكلات التشريع، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014، ص 192.

(151) د. محمود محمد علي صبرة، الاتجاهات الحديثة في إعداد وصياغة مشروعات القوانين، مكتبة صبرة للتأليف والترجمة، القاهرة، 2009، ص 61.

(152) نصت المادة (4) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789 على أن "تضمن الحرية في القدرة على فعل كل ما لا يتسبب في إيذاء الآخرين". وذلك يعني أنّ حدود الحقوق الطبيعية للإنسان تقف عند حقوق الآخرين. القانون وحده هو من يقرر هذه الحدود.

ونصت المادة (5) من ذات الإعلان على "لا يحق للقانون أن يمنع إلا الأفعال التي من شأنها إيذاء المجتمع، وعدا ذلك فلا يحق لأحد حظر أي فعل. كما أنه لا يمكن إجبار أي شخص على القيام بما لا يأمر به القانون".

ونصت المادة (6) على "القانون هو التعبير عن الإرادة العامة. يمتلك كل مواطن حق المساهمة في صنع القانون، سواء بنفسه أو عبر ممثليه، ينطبق القانون على الجميع، سواء كان يعاقب أو يثيب، كل المواطنين متساوون أمام القانون، وكلهم جديرون بالمناصب والوظائف العامة بحسب مقدرتهم، هذه القدرة هي التمايز الوحيد بينهم، ولا مكان لتمييزات أخرى للفضيلة أو الموهبة".

المطلب الثاني: ارتباط مبدأ الوضوح بالعقلانية والذكاء ودوره في الصياغة التشريعية

Linking the principle of clarity with rationality and intelligence and its role in legislative drafting

لا شك أنّ الوضوح في النصوص القانونية أحد أهم ضمانات تحقق الأمن القانوني⁽¹⁵³⁾، الذي سوف نتطرق إليه بشكل مفصّل في المطلب اللاحق. ويُعرف مبدأ الوضوح بأنّه "كل ما هو سهل الفهم، وكل ما هو مستوعب ومكتسب بسهولة"⁽¹⁵⁴⁾، ويُعرف أيضاً بأنّه "ذلك المبدأ الذي يتعلق بمراعاة السلطة المختصة بالتشريع، ووضوح النص القانوني بما يسهل للمخاطبين به إدراكه وتطبيقه والوصول إليه"⁽¹⁵⁵⁾. ويرتبط مبدأ الوضوح بالعقلانية والذكاء كون الأخير يتصف بأنّه ميزة أو خاصية يتميز بها النص لما يبلغه المخاطب به يعقله، فيكون مستوعباً ومكتسباً ذهنياً للعقل وسهولة وسلاسة⁽¹⁵⁶⁾. فعدم وضوح النصوص القانونية لا يمكن قبوله إلا إذا كان مقروناً بتبريرات تكون موضوعية وعقلانية في ذات الوقت، أي أنّ عدم فهم القانون مقبول عندما تدعمه تبريرات عقلانية مبنية على التناسب⁽¹⁵⁷⁾. لذلك يرى البعض⁽¹⁵⁸⁾ أنّ عملية صياغة القوانين هي وظيفة جوهرية لأي مبادرة تشريعية، لأنّ جودة النصوص القانونية ودقتها ووضوح مفرداتها تسمح بفهم النص القانوني، ومن خلال ذلك يتحقق الأمن القانوني الذي يُعد أهم أسس الدولة القانونية. لذلك تُعرف الصياغة التشريعية بأنّها "الإفصاح عن القاعدة القانونية"⁽¹⁵⁹⁾، أو هي "طريقة التعبير عن مضمون القاعدة القانونية"⁽¹⁶⁰⁾. ويرى جانب آخر⁽¹⁶¹⁾ أنّ الصياغة التشريعية فنٌّ وتعتمد على مجموعة من الوسائل والقواعد المستخدمة

ونصت المادة (14) على أن "يمتلك المواطنون حق التحقق من الضريبة العامة، والإقرار عليها بحرية، ومراقبة توظيفها، وتقرير مقدارها وتقويمها وطريقة تحصيلها ومدتها سواء قاموا بذلك شخصياً أو عبر ممثليهم".

ونصت المادة (16) على أن "كل مجتمع لا يضمن هذه الحقوق أو لا يوجد فيه فصل للسلطات فهو مجتمع لا دستوري".

(153) د. هانم أحمد محمد سالم، ضمانات تحقق الأمن القانوني ودور المحكمة الدستورية العليا في كفالة تحققه، دارا لفكر الجامعي، الإسكندرية، 2021، ص73.

(154) Petit, La rousse illustrem Dictionnaire, Paris, Larousse, 2005, p.236.

(155) د. مازن ليلو راضي، اليقين القانوني من خلال الوضوح وسهولة الوصول إلى القانون، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الأول، 2019، ص7.

(156) دويني مختار، المرجع السابق، ص170.

(157) د. رفعت عيد سعيد، مبدأ الأمن القانوني - دراسة تحليلية في ضوء أحكام القضاء الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص231.

(158) د. أحمد عيسى نعمة الفتلاوي، التشريع السليم ومعوقات العملية التشريعية في العراق، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2015، ص84.

(159) د. خالد الرويس و د. رزق الرئيس، المدخل لدراسة العلوم القانونية، الرياض، مكتبة الشقري، 1420هـ، ص109.

(160) د. همام محمود و د. صالح الكحيمي و د. أحمد محمود سعد، المدخل لدراسة القانون، دون سنة نشر وطبع، ص122. نقلاً عن: د. عبد القادر الشخيلي، الصياغة القانونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص25.

(161) د. عصمت عبد المجيد بكر، المرجع السابق، ص163.

لصياغة الأفكار والأحكام التشريعية بطريقة تيسر تطبيق القانون من الناحية العلمية، والسبب في ذلك هو استيعاب وقائع الحياة لتحقيق الغرض الذي شرّع من أجله القانون. لذا يتعين أن تخضع عملية الصياغة التشريعية إلى العقلانية والذكاء والوضوح والدقة حتى يحقق مقاصد التشريع، أي وصوله إلى فهم المخاطب به. كما يرى البعض⁽¹⁶²⁾ أنّ الصياغة فنّ التصور والخيال وهذا ما أكّده المجلس الدستوري الفرنسي بأنّها (العقلانية في الصياغة التشريعية) المعيار المرجح في مادة مراقبة جودة القاعدة القانونية، حيث يرى أنّ القواعد القانونية يجب أن تتسم بالعقلانية والذكاء، لأنّ النص القانوني يعتبر معقولاً وذكياً في صياغته إذا تمكّنت الوظيفة العقلية البشرية من التوصل إلى معناه وفهمه بسهولة.

مما تجدر الإشارة إليه، أنّ الصياغة التشريعية نوعان، الأول: الصياغة الجامدة والمقصود بها التعبير عن التطبيق الحرفي للنص القانوني، أي بطريقة قاطعة ومحددة يعطي ثباتاً للنص القانوني، أي لا يمكن الاجتهاد في النص القانوني⁽¹⁶³⁾، فضلاً عن استقرار المعاملات وسهولة الفصل في المنازعات، فهذه الصياغة – الجامدة- تحدد لكل فرد معرفة مركزه القانوني معرفةً ثابتةً ومحددةً ومؤكدةً⁽¹⁶⁴⁾، أمّا النوع الثاني: فهي الصياغة المرنة، ويُقصد بها التعبير الذي يضع حكماً يتسع لسلطة تقدير من يتولى تطبيق القاعدة التشريعية⁽¹⁶⁵⁾، أي لا تضمن القاعدة التشريعية حكماً ثابتاً لا يتغير بالنظر إلى الظروف لكل حالة⁽¹⁶⁶⁾، بعبارة أخرى أنّ الصياغة المرنة تحمل بين طيّاتها متغيرات حسب الظروف ولا تكون ثابتة وتقبل الاجتهاد والتقدير والتفسير والتأويل عكس ما موجود في الصياغة الجامدة، وهذا ما أكّده البعض⁽¹⁶⁷⁾ بأنّ الصياغة المرنة تُعطي نوع من المرونة والاستجابة لظروف العمل المختلفة ومسايرة التطور الاجتماعي ومواجهة ما يطرأ من وقائع جديدة.

يتضح مما تقدم أنّ الصياغة التشريعية تعتمد على مبدأ العقلانية والذكاء ومن ثمّ الوضوح الذي يُعد أساس الصياغة بما يمكن للمخاطبين به فهم النص القانوني دون غموض أو لبس أو تأويل، لذلك يجب على الصائغ اعتماد العقل والذكاء في الصياغة لأنّ الصياغة الجيدة هي أحد أسس تنفيذ النصوص التشريعية ووضعها موضع صحيح وسليم في البناء القانوني للدولة، وبذلك يتحقق الأمن القانوني والثقة المشروعة في مؤسسات الدولة من قبل الأفراد.

(162) دويني مختار، المرجع السابق، ص 161-162.

(163) أوروك حورية، مبادئ الأمن القانوني في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2018، ص 128.

(164) خنفر محمد و بن الشيخ إسماعيل، جودة الصياغة التشريعية ودورها في تحقيق الأمن القانوني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2021-2022، ص 13.

(165) د. مالك دوهان الحسن، المدخل لدراسة القانون، مطبعة جامعة بغداد، 1972، ص 284.

- د. عصمت عبد المجيد بكر، المرجع السابق، ص 165-166.

(166) د. عبد القادر الشخيلي، المرجع السابق، ص 67.

(167) أوروك حورية، المرجع السابق، ص 130-131.

المطلب الثالث: وجوب مبدأ العقلانية والذكاء في الصياغة التشريعية تحقيقاً للأمن القانوني

The necessity of the principle of rationality and intelligence in legislative drafting to achieve legal security

لا شك أنّ الصائغ التشريعي عندما يكتب النصوص التشريعية، يجب أن يُحقق نوعاً من الاستقرار القانوني للمخاطبين بتلك النصوص التشريعية بما يضمن توفير مصادر حماية مضاعفة لمختلف الأشخاص القانونية ودوره في تحديد الأخطار المتأتية من النصوص أو القوانين التشريعية⁽¹⁶⁸⁾. فالأمن القانوني يُعد أهم أسس بناء الدولة القانونية، لذلك يُعرف الأمن القانوني بأنه "الإجراءات التي تتخذها السلطات العامة بهدف تحقيق التوازن بين ثبات ووضوح وسهولة الوصول إلى القواعد القانونية السائدة في وقت معين بما يحقق الثقة واطمئنان لدى المخاطبين بها، وبين التطور والتغيير الطبيعي لها"⁽¹⁶⁹⁾. في حين عرّفه آخرون بأنه "فكرة تقوم بصفة عامة على معرفة القانون والتطورات التي ستلحق أحكامه بعد نفاذها"⁽¹⁷⁰⁾. وبهذا يرى الأستاذ Formont أنّ مبدأ الأمن القانوني يتضمن طائفتين من القواعد، فالطائفة الأولى تهدف إلى ضمان استقرار المراكز القانونية أو الثبات النسبي لهذه المراكز من حيث الزمان، أمّا الطائفة الثانية من القواعد فهي تشترط فكرة اليقين La certitude في القواعد القانونية، أي الوضوح والتحديد للقواعد القانونية وقرارات السلطات، مما يعني توافر الجودة في هذه القواعد والقرارات⁽¹⁷¹⁾. في حين يرى أحد الفقهاء⁽¹⁷²⁾ أنّ الأمن القانوني يمكن أن يُعنى الأمن بواسطة القانون، كما يمكن أن يُعنى أمن القانون، ويسمى الأمن الذي يمنحه القانون للشخص ولل فرد بالسلام والنظام. أمّا التقرير السنوي لمجلس الدولة الفرنسي لعام 2006 فقد ذكر أنّ مبدأ الأمن القانوني يقتضي أن يكون المواطن قادراً على تحديد ما هو مباح وما هو محظور بموجب القانون المطبق، دون أن يستدعي ذلك من جانب مجهودات غير محتملة من أجل بلوغ هذه النتيجة، بذلك يجب أن تكون القوانين الصادرة واضحة ومفهومة ولا

(168) خنفر محمد و بن الشيخ إسماعيل، المرجع السابق، ص 70.

(169) د. مازن ليلو راضي، المبادئ العامة للقانون في قضاء مجلس الدولة الفرنسي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2020، ص 154-155.

(170) Philippe Xavier, A frique du sud, In: Annuaire international de justice constitutionnelle, 15-1999. Constitution et securite juridique – Droit constitutionnel, droit communautaire et droit europeen, 2000, p.72.

- بلخير محمد آيت عودية، الأمن القانوني ومقوماته في القانون الإداري، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص 22-23.

(171) د. محمد عبد اللطيف، مبدأ الأمن القانوني، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، العدد 36، 2004، ص 88.

(172) د. محمد جمال عطية عيسى، أهداف القانون بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة نشر، ص 57؛ د. أحمد عبد الحسيب عبد الفتاح السنتريسي، العدالة التشريعية في ضوء فكرة التوقع المشروع، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص 24.

تخضع مع الزمن لتغييرات مفرطة وبالأخص غير متوقعة⁽¹⁷³⁾. في حين نرى أنّ الأمن القانوني هو عدم الإضرار بمصالح الأفراد من خلال قوانين تشريعية غير دقيقة وغير واضحة من حيث الصياغة التشريعية ويكون من شأنها هدم ركن الاستقرار وزعزعة الثقة بالمؤسسة التشريعية وقوانينها، لأنّ التشريع (القانون) بهذا المعنى له خصائص مما يدعم دوره في توفير الأمن القانوني فهو يكون غائي وعام ومجرد وملزم واجتماعي⁽¹⁷⁴⁾ ويتسم بالدقة والوضوح والعقلانية مما يسهل الرجوع إليه وتحديد زمن بدئه وتعديله وإلغائه عند الاقتضاء. لهذا ينبغي مراعاة الدقة في الصياغة التشريعية من خلال التعبير الفني العلمي والعقلي بأقرب السبل وأفضل الأدوات لتحقيق الغاية المقصودة من التشريع، فالصياغة فنّ وذكاء لا يقوم من فراغ، إذ لا بُدّ من وجود موضوع بشكل أفكار مجددة يُراد التغيير عنها بصورة صحيحة بحيث تعبر عن المعنى القانوني السليم والأفضل⁽¹⁷⁵⁾، كون الأمن القانوني يشترط وجود قاعدة قانونية واضحة ومستقرة وغير قابلة للرجعية ومن ثم أحدهما يكمل الآخر⁽¹⁷⁶⁾، أي الصياغة التشريعية والأمن القانوني، ومن هنا يتحقق الأمن القانوني، أي ثقة الأشخاص بالقانون واطمئنّانهم على حقوقهم ومراكزهم القانونية واحترام حقوقهم المكتسبة، ويُقصد بالحقوق المكتسبة "هو ما لا يجوز للقاضي أن يمسه بسوء أو يسلبه صاحبه بحجة تطبيق قانون مستجد"⁽¹⁷⁷⁾، لأنّ الحق المكتسب هي حقوق لا يجوز لأي سلطة من سلطات الدولة سلبها أو انتهاكها.

من خلال ذلك، نستطيع القول بأنّ الصياغة التشريعية يجب أن تحقق الأمن القانوني من خلال وجوب العقلانية والذكاء والوضوح والجودة في الصياغة التشريعية، وبخلاف ذلك تؤدي إلى عدم الاستقرار وزعزعة الثقة المشروعة للمخاطبين بالقانون وفي النهاية يؤدي إلى عدم عدالة هذا القانون وعدم وجود أمن قانوني.

(173) Conseil d'Etat Securite Juridique et complexite droit Rapport public, 2006, p.281.

(174) د. يونس العياشي، الأمن القانوني والقضائي وأثرهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ط1، مكتبة دار السلام، المغرب، 2012، ص15-16.

(175) أورو ك حورية، المرجع السابق، ص124-125.

(176) غيلاس أمينة و محي الدين عواطف، الصياغة التشريعية الجيدة للقاعدة القانونية والأمن القانوني، بحث منشور في مجلة الحقوق والحريات، المجلد 1، العدد 2، جامعة أبو بكر بلقايد، 2022، ص799.

(177) د. زياد خالد المبرجي، الحق المكتسب في القانون الإداري، دون مكان نشر، 2008.

الخاتمة Conclusion

بعد أن انتهينا من إيراد أهم الأفكار في موضوع (مبدأ العقلانية والذكاء في الصياغة التشريعية)، توصلنا إلى نتائج ومقترحات، نقف عليها في البيان التالي:

أولاً: النتائج Results

1. تبين أن الصياغة التشريعية يجب أن تكون واضحة ودقيقة ويكون الصائغ التشريعي ملم بكافة الجوانب العلمية والقانونية من أجل تحقيق الأمن القانوني.
2. يُعد مبدأ العقلانية والذكاء من أهم الأسس التي تقوم عليها الصياغة التشريعية، كون الصياغة الدقيقة والعقلانية والذكاء لا تقبل التأويل والغموض ومن ثم تتعرض للتغييرات العديدة وهذا يُفقد المخاطبين بالقانون ثقتهم بالمؤسسة التشريعية.

3. إن الصياغة التشريعية الجيدة هدفها حماية حقوق الأفراد من خلال الوضوح والدقة والجودة والعقلانية والذكاء حتى تسهل للمخاطبين بها إدراكها وفهمها.

ثانياً: المقترحات Suggestions

1. نقترح على الصائغ التشريعي، عند صياغة النصوص التشريعية، أن تكون لغة النصوص واضحة وسهلة الفهم والوصول للمخاطبين بها، واستخدام العقل والذكاء في تلك الصياغة بحيث لا تقبل التأويل والتفسير الذي يحول دون تحقيق الهدف الذي من أجله شرعت تلك النصوص.
2. نقترح على المشرع العادي، عند صياغة النصوص التشريعية، أن يعرض تلك النصوص على خبراء القانون قبل تشريعها، لما يتمتع به هؤلاء الخبراء من إحاطة بمضامين القوانين، وأيضاً على المشرع مراعاة الظروف الاجتماعية عند صياغة التشريع، كون النصوص التشريعية متطورة من أجل تحقيق العدالة التشريعية.

قائمة المراجع References

• القرآن الكريم.

أولاً: المعاجم والقواميس

1. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1987.
2. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في مصر، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004.

ثانياً: الكتب

1. د. أحمد عيسى نعمة الفتلاوي، التشريع السليم ومعوقات العملية التشريعية في العراق، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2015.
2. بلخير محمد آيت عودية، الأمن القانوني ومقوماته في القانون الإداري، دار الخلدونية، الجزائر، 2018.
3. د. خالد الرويس و د. رزق الرئيس، المدخل لدراسة العلوم القانونية، الرياض، مكتبة الشقري، 1420هـ.
4. د. رافد خلف هاشم و د. عثمان سلمان غيلان، التشريع بين الصناعة والصياغة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
5. د. رفعت عيد سعيد، مبدأ الأمن القانوني – دراسة تحليلية في ضوء أحكام القضاء الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
6. د. زياد خالد المفرجي، الحق المكتسب في القانون الإداري، دون مكان نشر، 2008.
7. د. عصمت عبد المجيد بكر، مشكلات التشريع، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014.
8. د. مازن ليلو راضي، المبادئ العامة للقانون في قضاء مجلس الدولة الفرنسي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2020.
9. د. مالك دوهان الحسن، المدخل لدراسة القانون، مطبعة جامعة بغداد، 1972.
10. د. محمد جمال عطية عيسى، أهداف القانون بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة نشر، ص57؛ د. أحمد عبد الحسيب عبد الفتاح السنتريسي، العدالة التشريعية في ضوء فكرة التوقع المشروع، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018.
11. د. محمود محمد علي صبرة، الاتجاهات الحديثة في إعداد وصياغة مشروعات القوانين، مكتبة صبرة للتأليف والترجمة، القاهرة، 2009.
12. د. هانم أحمد محمد سالم، ضمانات تحقق الأمن القانوني ودور المحكمة الدستورية العليا في كفالة تحققه، دارا لفكر الجامعي، الإسكندرية، 2021.
13. د. همام محمود و د. صالح الكحيمي و د. أحمد محمود سعد، المدخل لدراسة القانون، دون سنة نشر وطبع، ص122. نقلاً عن: د. عبد القادر الشبخلي، الصياغة القانونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

14. د. يونس العياشي، الأمن القانوني والقضائي وأثرهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ط1، مكتبة دار السلام، المغرب، 2012.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

1. Anne Frison – Roche. Le principe constitutionnel d'accessibilite et d'intelligibilite de la loi, Dalloz. N.23, 2000.
2. Conseil d'Etat Securite Juridique et complexite droit Rapport public, 2006.
3. Petit, La rousse illustrem Dictionnaire, Paris, Larousse, 2005.
4. Philippe Xavier, A frique du sud, In: Annuaire international de justice constitutionnelle, 15-1999. Constitution et securite juridique – Droit constitutionnel, droit communautaire et droit europeen, 2000.

رابعاً: البحوث والأطروحات

1. أورو ك حورية، مبادئ الأمن القانوني في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2018.
2. خنفر محمد و بن الشيخ إسماعيل، جودة الصياغة التشريعية ودورها في تحقيق الأمن القانوني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2021-2022.
3. د. مازن ليلو راضي، اليقين القانوني من خلال الوضوح وسهولة الوصول إلى القانون، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الأول، 2019.
4. د. محمد عبد اللطيف، مبدأ الأمن القانوني، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، العدد 36، 2004.
5. دويني مختار، ضوابط جودة القاعدة القانونية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي، الجزائر، 2014-2015.
6. غيلاس أمينة و محي الدين عواطف، الصياغة التشريعية الجيدة للقاعدة القانونية والأمن القانوني، بحث منشور في مجلة الحقوق والحريات، المجلد 1، العدد 2، جامعة أبو بكر بلقايد، 2022.

خامساً: الإعلانات الدولية

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789.